

أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في دول المغرب العربي للفترة 1999-2018

THE IMPACT OF GOVERNMENT EXPENDITURE ON EMPLOYMENT IN the MAGHREB COUNTRIES FOR THE PERIOD 1990-2019

بوطيبة بلال¹

طالب دكتوراه/مخبر إتمام / جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

bilel.boutebiba@univ-saida.dz

بومدين محمد أمين

دكتوراه / مخبر إتمام / جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

moh.boumediene@gmail.com

قُدِّم للنشر في: 21.09.2020 / قُبِّل للنشر في: 29.04.2021

الملخص:

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات التشغيل في دول المغرب العربي الخمس للفترة من 1990-2018، من خلال نموذج كانت فيه معدلات التشغيل متغير تابع والنفقات الحكومية متغير تفسيري بالإضافة لحجم السكان والنتائج المحلي الإجمالي، أين تم تحليل البيانات وإجراء الدراسة التحليلية عن طريق بناء قاعدة بيانات بانل (PANAL). أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية موجبة بين معدلات التشغيل والإنفاق الحكومي بقوة تفسيرية تبلغ 98.75%، حيث أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي معبر عنه بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة في نسبة التشغيل بنسبة قدرها 1.49%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، التشغيل، بيانات البانل.

تصنيف JEL: C13؛ E24؛ H7

Abstract:

This study discussed the relationship between the public expenditure and employment in Maghreb countries for the period 1990-2018, through a model where employment rates were go dependent variable and the government expenditures are an explanatory variable in addition to the size of the population and the gross domestic product where data has been analyzed and analytical study conducted by construction the Panel database.

The study showed a positive correlation between employment and spending government, as government spending increases expressed by the

¹ المؤلف المراسل: بلال بوطيبة، الإيميل: boutebiba@hotmail.fr

government's final public consumer spending by 1%, it will result in an increase in the employment ratio by 1.49%, which is consistent with economic theory.

Keywords: public expenditure, employment, Panel database.

Jel Classification Codes: C13 ؛ E24 ؛ H72

مقدمة:

أثارت قضية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الجدل بين الاقتصاديين، حيث طالب آدم سميث ومن وراءه المدرسة الكلاسيكية بضرورة اقتصر تدخل الدولة على الوظائف الأساسية والمتمثلة في الأمن والدفاع أو ما يعرف بالدولة الحارسة، ومع تفشي الأزمة المالية العالمية سنة 1927، وعجز المدرسة الكلاسيكية عن إيجاد الحلول ظهر الفكر الكينزي كبديل، حيث أوصى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بالصورة التي تسمح بإعادة الاقتصاد لحالة التوازن، من خلال مجموعة من الأدوات على رأسها الإنفاق الحكومي، ومنه فقد انتقل الفكر الرأسمالي لمبدأ الدولة المتدخلة، كما شهد العالم في جانبه الآخر نمو الفكر الاشتراكي الذي يحمل رؤية مغايرة لوظيفة الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث لم يكنف بمجرد التدخل بل نادي بضرورة امتلاك الدولة لوسائل الإنتاج فيما يعرف بالدولة المنتجة، مما استتبع تزايد الإنفاق العام وبالتالي ازدياد دورها الاقتصادي. أين أصبحت النفقات العامة أداة رئيسية تستخدمها الدول في معالجة تقلبات الاقتصاد وكذلك لتسريع العجلة التنموية لديها .

ومنه وبناء على كل ذلك فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على التساؤل التالي: ما مدى تأثير الإنفاق العام على التشغيل في بلدان المغرب العربي؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعلاه تم وضع الفرضيات التالية:

✓ يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإنفاق العام على التشغيل في بلدان المغرب العربي؟

1- الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق العام والتشغيل:

1-1 التشغيل والنظريات المفسرة له:

يرتبط مفهوم التشغيل ارتباطا وثيقا بعنصر العمل، والذي يشكل بدوره القاسم المشترك بين كافة الأنشطة الاقتصادية، أما البطالة فتعزى إلى عدم القدرة على التشغيل وتوظيف الطاقات البشرية المتاحة في إطار نظام متكامل يراعي البعد الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، ولقد شكل العمل محور اهتمام الإنسان منذ القدم بمفهومه العقائدي، الاجتماعي والاقتصادي. ونتيجة لتطور واتساع دائرة الأنشطة الاقتصادية انتقل الاهتمام إلى مجال التشغيل، خاصة في ضوء الاختلالات التي عرفها ومازال يعرفها سوق العمل لمختلف اقتصاديات العالم (ناصر و عبد الرحمان، 2010، صفحة 11).

غالبا ما يتداخل مفهوم العمل والتشغيل، ويعود الاختلاف أساسا إلى الفترة المرجعية التي يقاس فيها حجم الثاني وإلى اعتبارات تتعلق بالعائد المادي، كما أن عدم العمل لا يتوافق كليا مع البطالة، فالتشغيل يقود بالضرورة إلى مفهوم الموارد البشرية والقوى العاملة، وقد يعني التشغيل استخدام جزء من عمل اجتماعي يقوم به الشخص، وهذا مناسب " لمنصب العمل " أو تنظيم واستخدام قوة العمل على أحسن وجه، وبالمقابل يتطابق مفهوم التشغيل مع التوظيف إذ يرتبط كلاهما بالمنصب المالي وما يعنيه من اشتغال لمنصب عمل شاغر، ويرتبط التوظيف أساسا بالوظيفة التي يوفرها، والتي تعني بدورها مجموع ما يكلف به العامل من مهام وأعمال، استنادا إلى خصوصية المنصب وما يتطلبه من مؤهلات، أما العمل فيبقى في إطاره الاجتماعي الواسع مصدرا للثروة والمنفعة (ناصر و عبد الرحمان، 2010، صفحة 16).

كما عرفت الاتفاقية الدولية رقم 112 لعام 1964 التشغيل بأنه: الاستغلال الأمثل للعنصر البشري في النمو الاقتصادي وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وأن يكون العمل منتجا وأن يختار هذا العمل بحرية وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات (عبد القادر، 2014، صفحة 64).

ينظر للتشغيل بمفهومه التقليدي على أنه: "تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب، التأهيل والتكوين"، أما التشغيل بمفهومه الحديث فهو لا عكس البطالة، كما أنه لا يعني العمل فقط بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين والترتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته. كما أن التشغيل يعطي

الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية، فالتشغيل هو استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية (ناصر و عبد الرحمان، 2010، صفحة 37).

يمثل مفهوم التشغيل الكامل الدعامة الأساسية الأولى للاقتصاد في الفكر الكلاسيكي، حيث يعتبر هذا الفكر انه ولتفادي مشكلة البطالة وتحقيق التوظيف الكامل يجب تحقق:

- ✓ الحرية الاقتصادية في ممارسة النشاط الاقتصادي؛
- ✓ وجود قوانين طبيعية تسيّر الكون؛
- ✓ المنافسة التامة هي التي تحكم قوانين السوق أي الاعتماد على قانون العرض والطلب؛
- ✓ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛
- ✓ الاعتقاد بقانون المنافذ لساى والمبنى على فرضية أن عرض يخلق طلب مساو له،

حيث وحسب هذا الفكر توجد قوة خفية تعيد التوازن في سوق العمل، عن طريق ميكانيزمات السوق متمثلة بالأساس في الأجور بسبب المرونة التامة للأسواق في الأجل الطويل، فعملية الارتفاع والانخفاض في الأجور يؤدي لارتفاع الطلب على العمل وانخفاضها، مما ينعكس مباشرة على الأجور، فيضطر العمال إلى قبول بالأجر السائد في السوق، فيعود التوازن تلقائيا إلى سوق العمل عن طريق آلية السوق التي تعتمد على قانون ساي، وبالتالي الوصول إلى التوظيف الكامل والذي يمثل الحالة العادية في الأجل الطويل في الاقتصاد الرأسمالي الكلاسيكي، وعليه يصبح مفهوم التشغيل الكامل عند الكلاسيك محاولة ضمان منصب شغل لكل عامل يريد العمل عند اجر الكفاف المعروض من طرف طالبي العمل أو أصحاب رؤوس الأموال (سعدية، 2006، صفحة 31).

بيد أن الفكر الكينزي انطلق من واقع الأزمة الاقتصادية التي شهدتها العالم في الفترة الممتدة من 1929 – 1933، حيث انصبت أفكار كينز أساسا في معالجة البطالة والكساد التي عاشها كينز والعالم، والتي حاول علاجها عن طريق سياسات اقتصادية فعالة لا تتماشى والمنطق الذي كان سائدا أثناء الرواج الاقتصادي العالمي في الفكر الكلاسيكي، وعليه يمكن إنجاز أهم الأفكار الكينزية في:

- ✓ الاهتمام بجانب الطلب الكلي الفعال عكس قانون ساي؛
 - ✓ المناداة بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتسوية سوق العمل وباقي الأسواق؛
 - ✓ النظرة الكلية للاقتصاد والاهتمام بالاقتصاد الكلي؛
 - ✓ إعطاء مفهوم جديد للتوازن الاقتصادي مغاير للتصور الكلاسيكي، بمعنى توازن اقتصادي ليس عند مستوى التوظيف الكامل، أي يمكن تحقق التوازن الاقتصادي عند مستويات تفوق أو تقل من مستويات التوظيف الكامل.
- ومنه فان التحليل الكينزي انصب بالأساس على الادخار الكلي والاستثمار الكلي، فالتوازن الكلاسيكي هو تحقيق المساواة بينهما، لكن كينز يرى أن الحالة العادية هي حالة الاختلاف بين الاستثمار والادخار، وذلك بالاعتماد على سعر الفائدة في حالة الادخار، والكفاية الحديثة لرأس المال في حالة الاستثمار وهما المؤشران اللذان يرجعان التوازن لسوق العمل، سواء بتشغيل الطاقات المعطلة أو تحقيق التوازن عند مستوي معين من البطالة (سعدية، 2006، صفحة 32).

2-1 الخلفية النظرية لأثر الإنفاق الحكومي على التشغيل:

يقصد بالنفقة العامة صرف إحدى الهيئات أو الإدارات العامة مبلغا معيناً بغرض سد إحدى الحاجات العامة (بعلبي و ابو العلاء، 2003، صفحة 23)، ومنه فهي مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة (الاعسر، 2016، صفحة 69)، ويعتبر الإنفاق الحكومي جزء من السياسة المالية، يساهم في تحديد مسار الاقتصاد كل عام، وينعكس في وثيقة الميزانية، حيث ان الغرض من السياسة المالية تتلخص في تثبيت المستوى العام للأسعار، مستوى الناتج والتشغيل (KASAU, HJ, 2015, p. 57)، حيث يمثل الإنفاق العام مجموع القيم النقدية للسلع أو الخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة (بامخرمة و العصيمي، 2009، صفحة 18).

تعتمد فعالية السياسة المالية بشكل كبير على نتائج مزاحمة الإنفاق العام للإنفاق الخاص، كما أن آثار الإنفاق الحكومي قد تختلف باختلاف مصدر التمويل (Magda, 2006, p. 464)، ويتأرجح حجم الإنفاق العام الأمل بين التوسع والضييق حسب

الفكر السياسي المتبع، وكذا حسب الوضعية المالية للاقتصاد، فمن الناحية السياسية يوجد اتجاهان متعاكسان، النظرية الفردية الرأسمالية الداعية لتوسع نشاط الأفراد إلى أقصى حد، وبالمقابل تقليص دور الدولة لأقصى دور ممكن، لتبقى في دائرة الأنشطة الأساسية وفق مفهوم الدولة الحارسة، ويقابل هذه النظرية الفكر الاشتراكي الذي ينادي بالملكية العامة لوسائل الإنتاج على حساب الملكية الخاصة بحجة أن للدولة القدرة أكثر من الأفراد على التخطيط والتنظيم. وعليه فإن حجم النفقات العامة إنما يتأثر بالنظام السياسي القائم بالدولة، أما من الناحية المالية فإن حجم النفقات العامة يتحدد بحسب قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة، وهو ما يعرف بالمقدرة المالية القومية، ومع ذلك فإن الدول تتمتع بقدر كبير من المرونة لما لها من سلطة وسيادة في فرض الضرائب، الرسوم والاقتراض من السوقين المالي والنقدي والإصدار النقدي الجديد، ومنه التحكم في القدرة المالية للدولة، لكن هذه القدرة على الرفع من المقدرة المالية للدولة محدودة بقدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء الضريبية وشبه الضريبية (بعلي و ابو العلاء، 2003، الصفحات 26-27).

وللنفقات العامة دورا هاما في علاج مشكلة البطالة من خلال التوجه نحو زيادة الإنفاق الحكومي بغرض الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال، والذي بدوره يؤدي لزيادة الطلب على العمالة والرفع من مستوى الدخل القومي الحقيقي، ذلك أن العلاقة بين مستوى العمالة ومستوى الطلب الكلي علاقة طردية، حيث أن زيادة مستوى الطلب الكلي يزيد من الإيرادات المتوقعة من بيع المنتجات ومن ثم زيادة حجم الإنتاج، الأمر الذي يؤدي لزيادة الطلب على عنصر العمل وحصول ارتفاع في مستوى العمالة، ومنه فإن دور الدولة هنا هو تعويض النقص الحاصل في الطلب الخاص عن طريق زيادة الإنفاق العام والإنفاق الاستثماري خصوصا (الخيكتاني و الموسوي، 2015، صفحة 48).

تزيد النفقات العامة من حجم الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد ومنه الحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه ومنه تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي في المدى القصير ومنه المحافظة على استقرار مستويات العمالة من خلال تخفيف آثار الدورات الاقتصادية على حجم التشغيل (بعلي و ابو العلاء، 2003، صفحة 39)، ويرتبط مستوى التوظيف بحجم الإنفاق الاستثماري، الذي يتأثر بدوره ببعض العوامل مثل الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، ومع ثبات عناصر الإنتاج فإن كل زيادة في الإنتاج تؤدي لزيادة حجم التوظيف، وطبقا لنظرية كينز فإن الطلب الفعال هو المحرك لمستوى الناتج القومي وأي قصور في هذا الطلب سيؤدي لانخفاض مستوى التوظيف وهنا تقوم الدولة بالتأثير على مستوى الاستهلاك أو الاستثمار، حيث تؤثر في الاستهلاك عن طريق دفع التعويضات البطالة، أو تقديم المزيد من الإعانات والمساعدات الاجتماعية، مما يؤثر في القدرة الشرائية للمستهلكين وزيادة معدلات استهلاكهم، كما تؤثر في الاستثمار عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص أو منح بعض الامتيازات و الإعفاءات الضريبية للخواص، أو تقوم بنفسها بالاستثمار العام لتعويض النقص في الاستثمار الخاص (الاعسر، 2016، صفحة 101).

أما في المدى الطويل فتتحدد آثار الإنفاق العام، وقنوات الانتقال هذا الأثر تبعا لطبيعة الإنفاق، حيث أن الإنفاق على المرافق التقليدية كالدفاع والأمن والعدالة توفر الظروف والبيئة المناسبة لجلب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، ومنه زيادة الطلب على العمل والرفع من معدلات التشغيل. كما أن الإنفاق على التعليم والصحة العامة والتأمينات الاجتماعية سيزيد من قدرة الأفراد على الاستهلاك ومنه يزيد الطلب الكلي الفعال، ومنه زيادة الإنتاج والذي يؤدي بدوره لزيادة الطلب على التشغيل (بعلي و ابو العلاء، 2003، صفحة 39).

2- دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على التشغيل في دول المغرب العربي من خلال نموذج بانل (PANEL):

قمنا بتقدير معادلة التشغيل بالاستعانة بنماذج بيانات بانل خلال الفترة (1990-2018) لدول المغرب العربي، حيث استخدمنا أهم المتغيرات المتحكممة في التشغيل وهي: الناتج المحلي الإجمالي، حجم السكان، الإنفاق الحكومي. إن دالة التشغيل المستخدمة هي موضحة وفقا للصيغة الآتية:

$$\ln (EMP)_{it} = (\gamma_1)_i + \gamma_2 \ln (POP)_{it} + \gamma_3 \ln (GDP)_{it} + \gamma_4 \ln (G)_{it} + \xi_{it}$$

حيث أن:

$(EMP)_{it}$: يمثل نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم السكان الإجمالي؛

$(POP)_{it}$: يمثل الحجم الإجمالي للسكان؛

GDP_{it} : يمثل الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة الأساس 2010)؛

$(G)_{it}$: يمثل الإنفاق الحكومي، معبر عنه بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام؛

ξ_{it} : الخطأ العشوائي.

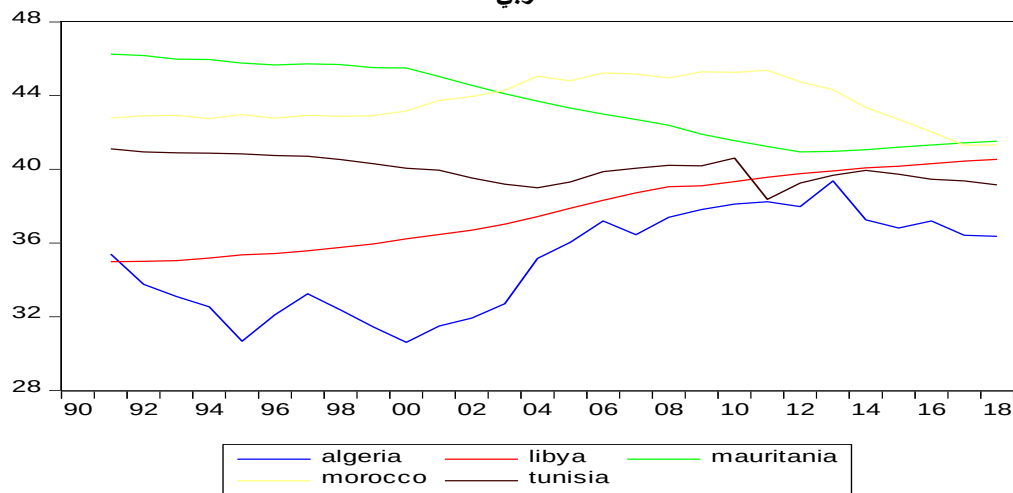
1-2 تحليل ودراسة متغيرات النموذج:

أنسبة التشغيل، معبر عنه بنسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم السكان الإجمالي:

فيما يلي الشكل البياني رقم (1) الذي يمثل نسبة عدد العاملين على إجمالي السكان الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر

للدول الخمسة محل الدراسة.

الشكل 1: تمثيل بياني لتطور نسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم السكان الإجمالي في دول المغرب العربي



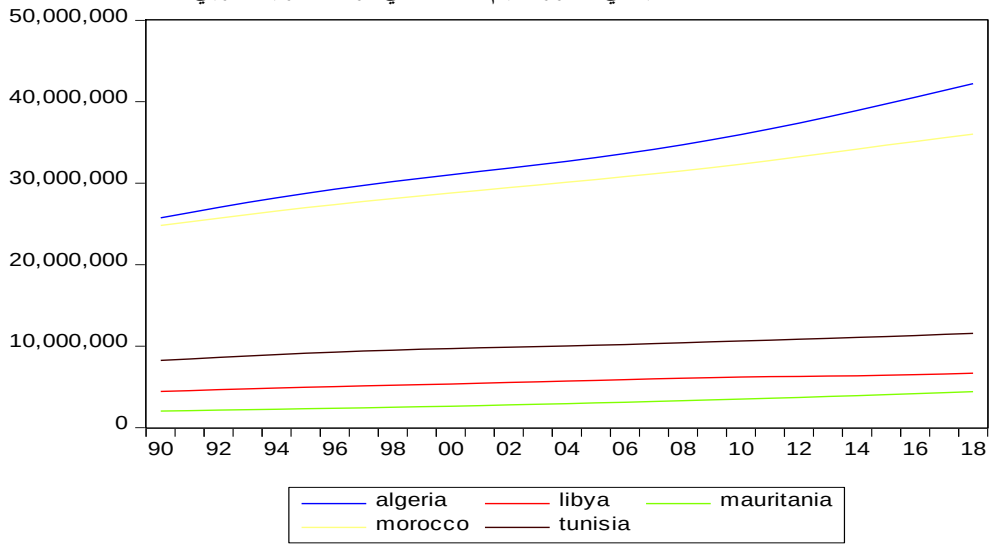
المصدر: مخرجات برنامج Eviews بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

حيث يلاحظ من المنحنى أعلاه ان نسبة التشغيل في الجزائر خلال الفترة التسعينات هي الأدنى مقارنة بمثيلاتها في المغرب العربي وهذا راجع لتدهور الأوضاع الأمنية في تلك الفترة، في حين نلاحظ ارتفاع هذا المعدل نسبيا في موريتانيا لتتخفف بعد من الالفية الجديدة، حيث يلاحظ تحرك معدلات التشغيل في دول المغرب العربي نحو التقارب في السنوات الأخيرة وبخاصة بداية من العشرة الأخيرة، كما نلاحظ أيضا ارتفاع معدلات التشغيل في المغرب على طول فترة الدراسة مع انخفاض بسيط ابتداء من سنة 2011 في حين تشهد هذه المعدلات استقرار نسبي في كل من ليبيا وتونس.

ب-إجمالي حجم السكان:

الشكل البياني رقم (2) يمثل حجم السكان للدول الخمسة محل الدراسة من 1990 الى 2018.

الشكل 2: تمثيل بياني لتطور حجم السكان في دول المغرب العربي



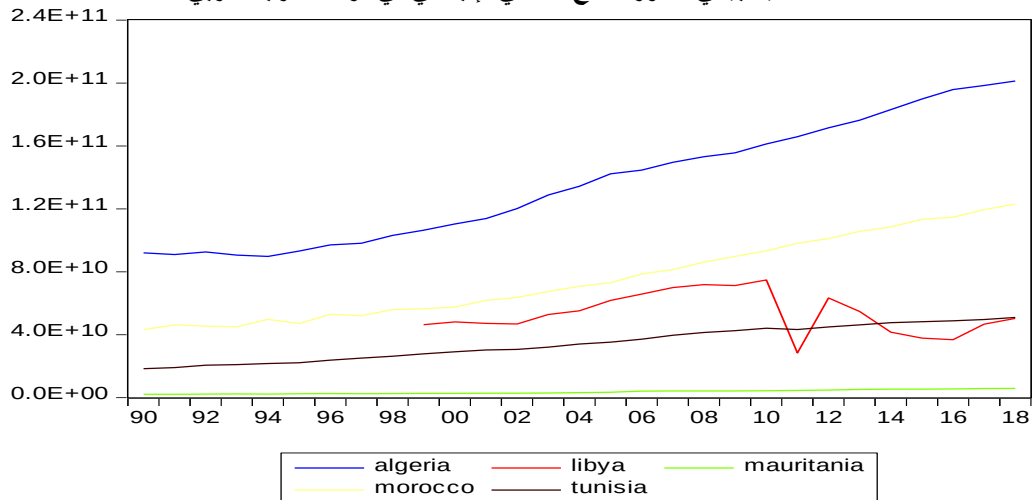
المصدر: مخرجات برنامج Eviews بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

يشير المنحنى البياني أعلاه لاستقرار نسبي ملحوظ في إجمالي عدد السكان في كل من تونس وليبيا وموريتانيا على طول فترة الدراسة اين لم تتعدى العشرة مليون نسمة، في حين نلاحظ تزايد متسارع لحجم السكان في الجزائر والمغرب اين تعدى عتبة الخمسة وثلاثون مليون في كلى البلدين ويصل ليتعدى الأربعين مليون في الجزائر.

ج- الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة الأساس 2010):

أما بالنسبة للناتج المحلي الخام فالشكل البياني رقم (3) يعبر عن تطور هذا المتغير من 1990 الى 2018 بالنسبة لدول المغرب العربي.

الشكل 3: تمثيل بياني لتطور الناتج المحلي الإجمالي في دول المغرب العربي

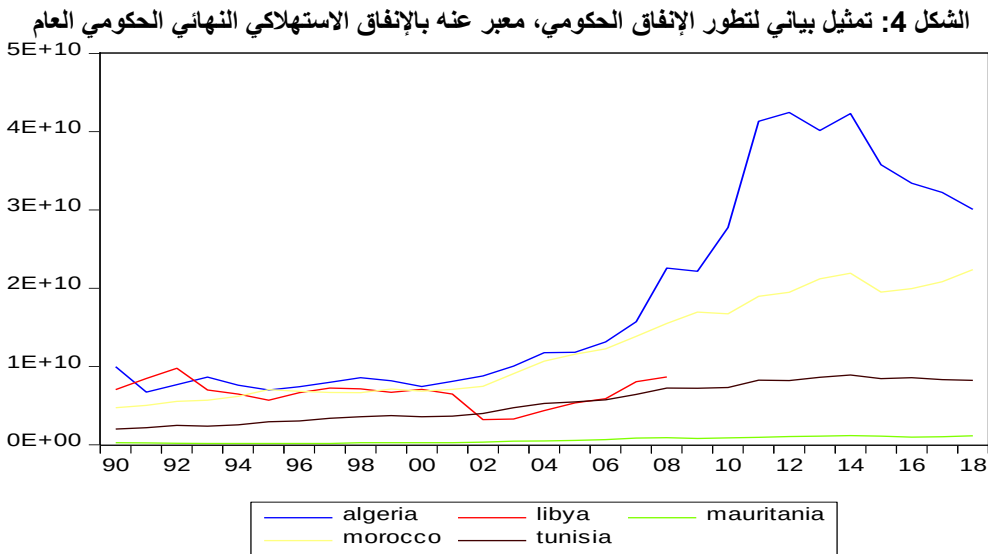


المصدر: مخرجات برنامج Eviews بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

يبين المنحنى أعلاه والخاص بالناتج المحلي الإجمالي في دول المغرب العربي تقارب نسبي بين المغرب وتونس وليبيا على طول فترة الدراسة في حين سجلت معدلات مرتفعة في الجزائر بفضل عوائدها البترولية، في حين تذيلت الترتيب موريتانا.

د- الإنفاق الحكومي، معبر عنه بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام:

فيما يلي الشكل البياني رقم (4) الذي يمثل تطور الإنفاق الحكومي، معبر عنه بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام للدول الخمسة محل الدراسة، من 1990 إلى 2018.



المصدر: مخرجات برنامج Eviews بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

يلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه انخفاض حجم الإنفاق الحكومي في بلدان الدراسة خلال فترة التسعينات، لارتفاع بشكل ملحوظ بداية من الألفية الجديدة بالجزائر وهو ما يمكن ارجاعها لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية في حين يبقى منخفض في بقية البلدان.

2-2 تقدير معادلة التشغيل من خلال نماذج باتل الثلاثة:

الجدول 01: نتائج تقدير معادلة التشغيل من خلال نماذج باتل الثلاثة

المتغير التابع: نسبة التشغيل (<i>EMP</i>)				المتغيرات	
القرار	معنوية المعاملات		المعاملات	المتغيرات المستقلة	نموذج الانحدار الجمعي) PooledReg
	Sig	قيمة t			
معنوي	0.0000	6.52	2.34	Ln POP	
معنوي	0.0000	-13.23	-1.66	Ln GDP	
معنوي	0.0000	9.36	4.70	Ln G	

معنوي	0.0000	113.28	42.17	C	rression (Model)
نموذج	0.6339			R^2	
معنوي	(sig : 0.00)68.11			F قيمة	
معنوي	0.0000	-5.95	-1.28	Ln POP	نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effects model)
معنوي	0.0000	5.15	1.43	Ln GDP	
معنوي	0.0002	3.78	1.49	Ln G	
معنوي	0.0002	22.24	53.28	C	
نموذج	0.8885			R^2	
معنوي	(sig : 0.00)129.80			F قيمة	
معنوي	0.0000	5.25	1.48	Ln POP	نموذج التأثيرات العشوائية (Random effects model)
معنوي	0.0000	-13.54	-1.27	Ln GDP	
معنوي	0.0000	13.18	4.03	Ln G	
معنوي	0.0000	130.57	41.87	C	
نموذج	0.4251			R^2	
معنوي	(sig : 0.00)29.08			F قيمة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

يتضح من خلال جدول الانحدار أن نتائج التقدير من خلال نماذج بانل الثلاثة هي معنوية، باعتبار أن القيمة المعنوية (sig) هي أقل من 0.05، ولهذا لا بد من إجراء الاختبارات الإحصائية لتحديد النموذج الأكثر ملاءمة للدراسة. أ-الاختبار ما بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية: لقد تم استخدام اختبار ($Hausman\ test$) كمرحلة أولى لاختبار بين هذين النموذجين، حيث كانت نتائج هذا الاختبار كما هو موضح في الجدول:

الجدول 02: نتائج اختبار ($Hausman\ test$)

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
Chi-Sq. Statistic	187.35	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال الجدول رقم (02) يتضح أن قيمة الاختبار (187.35) هي أكبر من القيمة الجدولية، كما أن القيمة المعنوية للاختبار (sig) هي أقل من 0.05. وبالتالي سوف نقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج الملائم للدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة.

ب-الاختبار ما بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج الانحدار التجميعي:

سنقوم كمرحلة ثانية بالاختبار ما بين نموذجي التأثيرات العشوائية ونموذج الانحدار التجميعي وذلك باستخدام المتغيرات الصماء (Dammy) للتأكد من فرضية وجود عدم تجانس ما بين الدول.

جدول رقم 03: اختبار معنوية معاملات المتغيرات الصماء " اختبار (Wald Test)"

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
F-statistic	65.09	0.0000
Chi-square	260.36	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

بما أن قيمة كل من F و χ^2 هي أكبر من القيم الجدولية المعنوية، كما أن قيمة الاحتمال (sig) هي أقل من 0.05 فإننا نقبل الفرضية البديلة أي أن معاملات المتغيرات الصماء (Dammy) هي تختلف معنويًا عن الصفر وبالتالي النموذج الأكثر ملائمة للدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixedeffect).

ج-تقدير النموذج النهائي للدراسة:

انطلاقًا من نموذج بانل النهائي المختار للدراسة، و المتمثل في نموذج التأثيرات الثابتة (Fixedeffect) فإن معادلة التقدير دالة الطلب الإجمالي على اليد العاملة هي كالآتي:

$$EMP = 53.28 - 1.2848 * POP + 1.4338 * GDP + 1.4895 * G$$

• تحليل نتائج الدراسة القياسية:

○ بالنسبة لمعامل الانحدار R^2 :

لقد بلغ معامل الانحدار R^2 (0.9875)، ما يعني أن نسبة 98.75% من التغير في التشغيل يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في هذه المتغيرات التفسيرية: الإنفاق الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو السكاني وحجم الإنفاق العمومي.

○ بالنسبة لمعنوية معاملات النموذج:

*متغير حجم السكان POP: والذي بلغت قيمته (-1.28) كما أنه معنوي باحتمال قدره (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05)، أي أنه كلما زاد معدل النمو السكاني بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض قدره 1.28% في حجم التشغيل. وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

* متغير الناتج المحلي الإجمالي GDP: تشير نتائج معادلة الانحدار إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم التشغيل، إذ بلغت قيمة معاملته (1.43) وهو معنوي لأن ($sig < 0.05$)، حيث أن الزيادة في الناتج المحلي

الإجمالي العام بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة في نسبة التشغيل بنسبة قدرها 1.43%.

* متغير الإنفاق الحكومي G: لقد بلغت قيمة معاملته (1.49) وهو معنوي لأن احتمالته (0.0000) وهو أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، ما يعني أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي معبر عنه بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة في نسبة التشغيل بنسبة قدرها 1.49%.

○ بالنسبة لمعنوية النموذج ككل:

لقد بلغت قيمة F -statistic (129.80) باحتمال (0.00) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) ما يعني أن النموذج هو معنوي وبالتالي فهو مقبول للدراسة.

الخاتمة:

قمنا من خلال هذه الدراسة بتقدير أثر الانفاق الحكومي على التشغيل في دول المغرب العربي الخمس من خلال بيانات البانل اين أوضحت الدراسة وجود علاقة موجبة بين الانفاق الحكومي و معدلات التشغيل حيث ان زيادة 1 بالمائة في الانفاق الحكومي معبر عنه بالانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام يرفع من معدلات التشغيل بـ 1.49% معبر عنها بنسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم السكان الإجمالي؛ كما وضحت الدراسة أيضا ان الزيادة السكانية تخفض من معدلات التشغيل حيث ان الزيادة بواحد بالمائة في حجم السكان في دول المغرب العربي يخفض معدل التشغيل بـ 1.28% في حين ان الزيادة في النمو الناتج المحلي الإجمالي بواحد بالمائة سيرفع من معدلات التشغيل بـ 1.43%.

مما سبق يتبين فقد ثبت وجود علاقة بين الانفاق الحكومي والتشغيل في دول المغرب العربي للفترة 1999-2018 ذات دلالة إحصائية وبقوة تفسيرية تقدر بـ 0.9875 ما يعني أن نسبة 98.75% من التغير في التشغيل يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في هذه المتغيرات التفسيرية: الانفاق الحكومي، الناتج المحلي الاجمالي، معدل النمو السكاني وحجم الانفاق العمومي.

قائمة المراجع:

KASAU, M. I., HJ, R., MADRIS, H., & SULTAN, S. (2015, July). EFFECT OF GOVERNMENT SPENDING ON EMPLOYMENT THROUGH INVESTMENT AND ITS IMPACT ON THE EASTERN AND WESTERN INDONESIA. *International Journal of Research In Social Sciences*, 05(05), 55-64.

Magda, K. (2006). Variation in the effects of government spending shocks with methods of financing: Evidence from the U.S. *International Review of Economics and Finance*, 15, 463-486.

أحمد سعيد بامخرمة، و محمود حمدان العصيمي. (2009). *المساعد في مبادئ الاقتصاد الكلي*. جدة: مركز النشر العلمي: جامعة الملك عبد العزيز.

حمزة عبد القادر. (2014). ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر. مذكرة ماجستير غير منشور كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر.

خديجة الاعسر. (2016). *اقتصاديات المالية العامة*. القاهرة: جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

دادي عدون ناصر، و العايب عبد الرحمان. (2010). *البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

سعدية رق. (2006). اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر. 1990-2004 مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر.

محمد الصغير بعلي، و يسرى ابو العلا. (2003). *المالية العامة*. عنابة، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

نزار كاضم الخيكاني، و حيدر يونس الموسوي. (2015). *السياسات الاقتصادية: الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي* (الإصدار الثانية). عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.